بعيداً عن الشاعريّة الثوريّة: التغيير في لبنان ممكن!

□ دياب أبو جهجه

شكّلت الثوراتُ العربيّة المتتابعة في غير بلد عربيّ، وتحديدًا في تونس ومصر، الخلفيّة الظرفيّة والسياقَ التاريخيَّ للحراك الداعي إلى إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان. فعلى الرغم من كون المطالبة بتغيير الصيغة الطائفيّة للنظام اللبنانيّ مطلبَ قوًى متعدّدةٍ في حقباتٍ متعدّدة، فإنّها فعليّاً لم تكن في نظر الكثيرين مطلبًا ثوريّاً حقيقيّاً بقدر ما كانت، في تصوّري، ورقةَ مقايضةٍ ـ أيْ إنّ «الحركة الوطنيّة اللبنانيّة،» بمعظم مكوّناتها، كانت دائمًا مستعدّةً لمساومة الإقطاع السياسيّ من أجل اقتسام النفوذ والمناصب، ومن ثمّ التخلّي عن مطلب إلغاء البنية الطائفيّة للنظام وعن بناء الدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة.

من هنا جاء الحراكُ الشبابيُّ الداعي إلى إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان نتاجًا مباشرًا للثورة العربيّة الكبرى عام ٢٠١١ من حيث شكلُه ومضمونُه وآليّاتُه. وتمّ رفعُ شعار «الشعب يريد إسقاطَ النظام،» وهو شعارُ الثورة العربيّة بامتياز، وأضيفت إليه كلمةُ «الطائفي» بعد «النظام» للتدليل على أنّ المشكلة في النظام اللبنانيّ هي الطائفيّة. وسنَسُوق في ما يأتي جملةَ ملاحظاتٍ حول طروحات الحراك.

❖ ❖ ❖

الفكرة الأساس التي ننطلق منها هنا هي أنّ النظام اللبنانيّ، من الناحية الدستوريّة البحت، نظامٌ «علمانيّ،» بمعنى أنْ السلطة الدينيّة ليست فوق سلطة التشريع الشعبيّ. إلاّ أنّ هذا النظام، مع ذلك، نظامٌ طائفيّ، أيْ مبنيٌّ على تمثيل المكوّنات الهويّاتية في المجتمع، وليس مبنيّاً على فكرة المواطنة الشاملة والمتساوية.

ثم إنّ الطائفيّة في القانون الدستوريّ وفي الدستور اللبنانيّ لا تعني الدينيّة ولا المذهبيّة، ولا تتناقض حكمًا مع «علمانيّة» النظام. فعلى الرغم من كون معظم الطوائف اللبنانيّة طوائفَ دينيّةً، فإنّ بعضها طوائفُ إثنيّة كالطائفة الأرمنيّة، وهي طائفة واحدة مع أنّها تضم أورثوذوكسًا وكاثوليكًا.

إذًا، النظام اللبنانيّ «علمانيّ» ولكنه طائفيّ أيضًا (communitarian). ومن ثمّ فإنّ طرح «علمنة الدولة اللبنانيّة» طرحٌ قاصرٌ ومتناقض، والأجدى هو طرحُ إزالة الطائفيّة من مفاصلها. كما أنّ كلمة «عَلمانيّة» ذاتُ حساسيّةٍ معيّنة وشحنةٍ سلبيّة عند الكثير من مكوّنات الشعب اللبنانيّ، نظرًا لتضارب التطبيقات والمقاربات العَلمانيّة (بين فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتيّ مثلاً) واقترانِها في ذهنيّة الكثيرين أو البعض بالإلحاد ـ وهو موقفٌ، وإنْ كان ظالمًا، فإنّه موجودٌ وتجب مراعاتُه. الهدف ليس طرحَ كلمة والتمسّكَ بها دوغماتيّاً وعاطفيّاً، بل الولوجُ إلى نظامٍ جديدٍ مضمونُه المواطنيّةُ والمساواةُ واللاطائفيّةُ مهما كانت تسميتُه.

هذا من ناحية. ومن ناحيةٍ ثانية فإنّ على الحراك أن يبيِّن، وباستمرار، الترابطَ العضويّ بين الطائفيّة والفساد والمحسوبيّات والتوتّر والتشاحن وضعف الهويّة الوطنيّة، وأن يبيّنَ من ثمّ فشلَ الدولة في أن تكون دولةَ قانونٍ ومؤسّسات. إنّ الآفات المذكورة نابعةٌ كلّها من التركيبة الطائفيّة للمجتمع والسياسة والإدارة في لبنان؛ وبالتالي فإنّ سحب العلّة الطائفيّة من النظام اللبنانيّ، بشقّيْه السياسيّ والوظيفيّ، سيوصل حتمًا إلى حلّ جزءٍ كبيرٍ من تلك الآفات. وعندها فقط يرتبط المطلبُ المعلن بواقع الشعب المرير، ويتحوّل إلى حلّ، فلا يبقى مجرّدَ شعار.

على أنّ النظامَ الطائفيّ في لبنان لا يقتصر، بالطبع، على المستويين الوظيفيّ والسياسيّ، وإنّما يتشعّب إلى قانون الأحوال الشخصيّة الذي تديره المحاكمُ الدينيّةُ التي تُعتبر امتدادًا لنظام المِلل العثمانيّ. هنا لا بدّ من الإقرار بأنّ التعدّديّة الدينيّة والثقافيّة أمرٌ يجب احترامُه وإدارتُه إيجابيّاً. فالدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة لا تلغي مكتسباتِ المكوّنات اللبنانيّة الحقوقيّة، ومنها قوانينُ الأحوال الشخصيّة المتّبعة، بل توسّع هذه التعدّديّة من خلال طرح بديلٍ مدنيٍّ اختياريٍّ موحّدٍ إلى جانبها، لا بدلاً منها

❖ ❖ ❖

منذ بداية المقالة ونحن نتحدّث عن حراك، لا عن ثورة. فالحقّ أنْ لا وجود لثورةٍ في لبنان، لا على النظام الطائفيّ ولا على غيره. فلبنان مجتمعٌ متشظٍّ ومأزومٌ هويّاتيّاً، ومن ثمّ فهو عاجزٌ في الوقت الراهن عن إنتاج بدائل مجتمعيّةٍ شاملة. بكلام آخر، النظام الطائفيّ في لبنان انعكاسٌ للبنية المجتمعيّة الطائفيّة، لا إسقاطٌ فوقيٌّ عليه. البلد رُكِّب طائفيّاً، وخُلق بمسوّغات طائفيّة؛ لذا فإنّ أيّ تجاوز لهذا الواقع لا يمكن إلا أن ينطلق من مشروع إعادة تشكيل الهويّة

إدراج قضيّة «إسقاط رموز النظام الطائفيّ» التي طرحها بعضُ الناشطين في الحراك تنسحب على مشكلةٍ أخطر، وهي قضيّة تحديد الرموز

الوطنيّة، وإعادةِ كتابة التاريخ اللبنانيّ، وحسمِ الثوابت الوطنيّة. وهذا مشروعٌ لثورةٍ طويلةِ الأمد، ولا يمكن تحقيقُه بحراكٍ فقط.

ولذلك فإنّ الأخطاء المميتة التي ارتكبها بعضُ الأطراف في الحراك الحاليّ كانت في تصوّره إيّاه وكأنّه ثورة، وفي بدء التعاطي معه بالمنطق الثوريّ. هذا الطرح نبع من سوء فهمٍ لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف مع مصر وتونس، ومن خلفيّةٍ رومانسيّةٍ ثورية فكان أن أضيف حرفُ عطفٍ واسمٌ معطوف («...ورموزه») إلى الشعار الأساس الجامع («الشعب يريد إسقاط النظام الطائفيّ»). وهذا شكّل خيارًا حاسمًا، وخاطئًا في تقديري المتواضع، لدى بعض الأوساط داخل الحراك، فاصطدمتْ ليس فقط بالنظام كبنية وإنّما أيضًا بزعماء الطوائف وبعض الأحزاب، وبالتالي بأغلبيّة الشعب اللبنانيّ.

في لبنان، وعلى عكس تونس ومصر، يحظى النظامُ السياسيُّ بشرعيّةٍ ديموقراطيّة شعبيّة حقيقيّة. فبالرغم من انتقادنا لقانون الانتخابات وللطائفيّة وللخطاب السياسيّ، بل ولبعض الممارسات الشاذّة في الحملات الانتخابيّة أيضًا، إلاّ أنّ علينا الاعترافَ بأنّ الانتخابات اللبنانيّة ليست مزوّرة، وهي تعكس بشكلٍ كبيرٍ صورةَ الشارع اللبنانيّ بمكوّناته الأساسيّة. ومن هنا فإنّ ادّعاء عدم شرعيّة التمثيل النيابيّ مثلاً هو كلامٌ لا يستند إلا إلى غضبٍ قد نتفهّمه ونشعر به، ولكنْ لا أساس شعبيّاً له. إنّه طرحٌ شعبويّ، لكنّه ـ على عكس الطروحات الشعبويّة عادةً ـ طرح أقلّويّ، وبالتالي غريبٌ كليّاً عن أيّ فهمٍ لميزان القوى في البلد.

❖ ❖ ❖

كما أنّ إدراج قضيّة «إسقاط رموز النظام الطائفيّ» التي طرحها بعضُ الناشطين في الحراك تنسحب على مشكلةٍ أخطر، وهي قضيّة تحديد الرموز. فهل نتكلّم على كلّ الزعماء في البلد، أمْ نستثني منهم البعض؟ بالنسبة إلى كاتب هذه المقالة، كان من المستفزِّ جدّاً سماعُ البعض يتحدّث عن ضرورة إسقاط السيّد حسن نصر الله لأنه، بحسب هذا البعض، رمزٌ من رموز النظام. لكنّ السيّد نصر الله لا يملك منصبًا في الحكومة أو الدولة ليتنحّى، أفلن يكون إسقاطُه إذنْ إسقاطًا للمقاومة؟ ومن يريد أن يقف في الخندق عينه مع من يريد إسقاط السيّد نصر الله في المنطقة والعالم؟ بكلّ بساطة، السيّد حسن نصر الله هو رمز من رموز المقاومة لا رمزٌ من رموز الطائفيّة، ومن يُردْ إسقاطه يُردْ إسقاط ما يرمز إليه!

❖ ❖ ❖

بعد إدراج كلمة «الرموز،» وبعد ظهور قِصر نظر بعض المنظّمين من خلال استعداء الجميع ورفع صور تهاجم كلّ الزعماء؛ وبعد انجلاء الصورة عن أنّ الحراك تهيمن عليه أوساطٌ علمانيّة راديكاليّة تستفزّ بشعاراتها المجتمعَ

اللبنانيّ، بدأ الحراكُ يفقد زخمَه ويتقلّص. وهنا كان لا بدّ من فرزٍ للقوى:

ـ بين كتلةٍ أكثريّةٍ بين الناشطين تتّسم بالطرح العَلمانيّ الراديكاليّ، وبالإصرار على إسقاط الرموز ورفع سقفِ المطالب من جهة، ولكنْ تتّسم تحرّكاتُها في الوقت نفسه بالارتخاء والنفَس النخبويّ (لكونها أكثريّةً في الحراك غير أنّها تمثّل أقلّيّةً في المجتمع)؛

ـ وأقلّيّةٍ في الحراك، خطابُها معتدل، ترفض الدخولَ في معركة «الرموز،» ولا تطرح كلمة «العلمانيّة» الحسّاسة بل تستبدلها بمطلب «الدولة المدنيّة الديموقراطيّة اللاطائفيّة،» وتنفتح في الوقت نفسه على كلّ مكوّنات المجتمع، وتلتزم بالثوابت الوطنيّة وعلى رأسها دعمُ مقاومة الشعب اللبنانيّ ضدّ المحتلّ الصهيونيّ بكلّ أشكالها ورفضُ التطبيع مع الكيان الصهيونيّ.

المجموعة الثانية أقلّيّة بين ناشطي الحراك، ولكنّها أكثرُ شبهًا بالشعبَ اللبنانيّ من المجموعة الأولى، وبالتالي تمثّل أكثريّةً في المجتمع وقد تمّ تأطيرُ الكتلة الثانية تحت اسم «تكتّل شباب ثورة ٢٠١١.» وثورة ٢٠١١ هي الثورة العربيّة. وشبابُها في لبنان، وإنْ كانوا لا يخوضون غمارَ ثورةٍ بالمعنى الكلاسيكيّ للكلمة، إلا أنّهم يخوضون معركةً إصلاحيّةً يستعملون فيها أساليبَ ثوريّة. وقد طرح التكتّل جملةَ ثوابت، وجملةَ مطالب، هي الآتية:

الثوابت: أ ـ العمل من أجل إسقاط النظام الطائفيّ واستبداله بدولةٍ مدنيّةٍ ديموقراطيّة لاطائفيّة مبنيّةٍ على المواطنة والمساواة. ب ـ العمل من أجل إقامة دولة العدل والقانون والمؤسّسات في نظام اجتماعيّ عادل يكفل نهضةَ الوطن وتقدّمَه والرفاهيّةَ لأبنائه. ت ـ تحرير كامل تراب الوطن من الاحتلال، ورفض كافّة أنواع التدخّل الخارجيّ، ورفض التطبيع مع الكيان الصهيونيّ، ودعم مقاومة الشعب اللبنانيّ بكافّة أشكالها. ث ـ الانفتاح على المحيط العربيّ والسعي إلى تحقيق التكامل والتضامن بين الدول العربيّة المتحرّرة من الديكتاتوريّات والاحتلال.

المطالب: ١ ـ وضع قانون انتخابيّ جديد مبنيّ على النسبيّة وخارج القيد الطائفيّ؛ قانون يرعى حقّ الانتخاب للمغتربين وللشباب من عمر ١٨ سنة. ٢ ـ الدعوة إلى تشكيل الهيئة الوطنيّة لإلغاء الطائفيّة السياسيّة، على أن تكون هيئةً ذاتَ صلاحيّات واسعة ومستقلّة (خلافًا لما أشارت إليه المادة ٩٥ من الدستور اللبنانيّ) ٣ ـ تعزيز استقلاليّة المؤسّسات الرقابيّة وفصلها عن السلطات التنفيذيّة والتشريعيّة (المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء الوزراء والنوّاب، ديوان المحاسبة، المجلس الدستوريّ، مجلس شورى الدولة، والتفتيش المركزيّ والقضائيّ والماليّ). ٤ ـ إنشاء مجلس شيوخ تتمثّل فيه كلُّ الطوائف وتنحصر صلاحيّتُه بالقضايا المصيريّة، كما أشارت إلى ذلك المادّة ٢٢ من الدستور اللبنانيّ. ٥ ـ وضع قانون جديد مدنيّ اختياريّ للأحوال الشخصيّة، وتعديل قانون الجنسيّة لكي يؤمّن حقّ المرأة اللبنانيّة في إعطاء الجنسيّة لذويها، وتسوية أوضاع مكتومي القيد. ٦ ـ مراجعة قانون الضريبة المباشرة وغير المباشرة، ووضع الضرائب المناسبة على الكماليّات وأرباح البنوك والعقارات والمستوردين، وخفضها على المؤسّسات السياحيّة والصناعيين والمزارعين والحِرَفيين والمصدِّرين وذلك لتفعيل الاقتصاد المنتج وإضعاف الاقتصاد الريعيّ. ٧ ـ كفّ يد السلطة التنفيذيّة عن القضاء من خلال انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قِبل الجسم القضائيّ لا عبر التعيين من قبل الحكومة، وزيادة أجور القضاة لتحصينهم ماديّاً لضمان استقلاليّة قراراتهم والعدالة للجميع. ٨ ـ اتّخاذ الإجراءات والتدابير من قِبل الحكومة لتحقيق المطالب **المعيشيّة الملحّة** التالية: (أ) رفع الحدّ الأدنى للأجور، (ب) تخفيض أسعار المواد الأساسيّة (المحروقات والكهرباء والاتصالات والدواء)، (ج) تخفيض كلفة التسجيل في المؤسّسات التربويّة الحكوميّة والخاصة، (د) تخفيض الرسوم البلديّة والماليّة على السكن الشخصيّ للمواطن اللبنانيّ، (هـ) تأمين الضمان الاجتماعيّ وإقرار قانون ضمان الشيخوخة لجميع اللبنانيين، (و) دعم المزارعين والصناعيين والمؤسّسات السياحيّة عن طريق خفض تعرفة الكهرباء والمياه وتخفيض الضرائب والمساعدة في التصدير، وذلك كلّه لخلق فرص عمل للشباب اللبنانيّ. ٩ ـ فتح تحقيق وطنيّ حول الفساد المستشري، واستعادة المال العامّ المنهوب (سندات الخزينة، سوليدير، الأملاك البحريّة، مغارة جعيتا، الكسّارات، مؤسّسات القطاع العامّ، احتكار النفط والدواء وبعض السلع الأساسيّة). ١٠ ـ تفعيل مراقبة ومحاسبة وزارة الماليّة والبنك المركزيّ حول سندات الخزينة التي تُراكم الديونَ على الشعب اللبنانيّ وتهدّد مستقبلَ الأجيال كلّها، والعمل على تخفيض الفائدة على سندات الخزينة فورًا، واتخاذ تدابير وقرارات لمعالجة الدَيْن العامّ وإطفائه. ١١ ـ رفع السرّيّة المصرفيّة عن الرؤساء والوزراء والنوّاب وكبار موظّفي الدولة.

وبهذا يكون «تكتّل شباب ثورة ٢٠١١» قد حدّد أهدافَ تحرّكه وركّزها في مطالب مدروسةٍ قابلةٍ للتحقيق بدل الشعارات، وحسم خياراته الإستراتيجيّة وهويّته الفكريّة من خلال الثوابت. ويصبح من الصعب، بوجود تكتّل من هذا النوع، تجييرُ الحراك لمصلحة أجنداتٍ أخرى، داخليّةٍ وخارجيّة. وهذا طبعًا يُغضب الكثيرين، وتحديدًا بعضَ الأطراف الحزبيّة التي ترى في الحراك موجةً يجب ركوبُها وإنْ تحت غطاء «استقلاليّة الأفراد» من أجل استنهاض ذاتها والمقايضةِ مع الإقطاع السياسيّ لاحقًا على منصبٍ من هنا ومكسبٍ من هناك.

❖ ❖ ❖

ما العمل؟ وكيف نحقّق المطالب؟

الإجابة تقوم على مسارين يُكمل أحدُهما الآخر. من ناحية، علينا أن نعمل كلوبي فكريّ وتوعويّ: ينظّم لقاءاتٍ وندوات، ويَفتح خطوطًا على القوى والأحزاب (بما في ذلك استمالة أعضاء فاعلين فيها أو إرسال أعضاء إلى داخلها)، ويتواصل مع المفكّرين، ويستميل الجميعَ إلى مطالبنا، منطلقين من ثوابتنا والتمسّك بها. كذلك يتمّ وضعُ إستراتيجيّة إعلاميّة من خلال إعلامنا البديل أو الإعلام التقليديّ.

ومن ناحيةٍ أخرى علينا أن نكون تنظيمًا نضاليّاً صلبًا من خاماتٍ شبابيّةٍ مستقلّة في معظمها. ومن خلاله نقوم بتحركاتٍ نوعيّةٍ عصيانيّةٍ مدنيّة، مثل الاعتصامات والخيم وعمليّات سلميّة تصعيديّة على طريقة **green peace** تستهدف مؤسّسات الدولة التي تظهرعليها شبهةُ الفساد والمحسوبيّة.

إنّه خطابُ اعتدالٍ وانفتاحٍ وحوار، وفي الوقت نفسه خطابُ نضال صلبٍ قد يصل إلى العصيان المدنيّ المفتوح والجريء. وفي النهاية نعوّل على أن تتراكم العمليّاتُ التوعويّة، مع تأثير العلاقات العامّة الإيجابيّ، والمثابرة الإعلاميّة البديلة والتقليديّة، والضغط على مفاصل معيّنة من خلال آليّات العصيان المدنيّ المختلفة، وصولاً إلى بناء قدرة على إطلاق إضراباتٍ محدودةٍ أو حتى مفتوحة وتعويض قصور الحركة النقابيّة، وأن يتمّ دفعُ الحراك بأسره في هذا الاتجاه من خلال إثبات وجود كتلتنا المستقلّة كمكوِّن صلب في داخله. ولا بدّ من أن تتراكم كلّ هذه الأمور وصولاً إلى دفع قوًى سياسيّة كبرى إلى الرضوخ لمطالبنا، فنكون قد نجحنا في فرضها سلميّاً من خلال توازنات قوًى جديدةٍ في البلد.

إنّ أيّ طرح آخر في لبنان، وفي ظلّ الانقسامات المتعدّدة والسياق الإقليميّ المتفجّر، يعني الوصولَ من جديد إلى انفجار دمويّ لا تُحمد عقباه. التغيير في لبنان ممكن إذا تمّ التعاملُ مع الأمور بشكل عقلانيٍّ وناضجٍ وبعيدٍ عن ضيق الأفق الدوغماتيّ والشطحات الثورجيّة. ثورة ٢٠١١ العربيّة الكبرى فرصة تاريخيّة للتغيير تترافق مع تبدّلٍ جيليّ، عليه أن يفرز نخبًا جديدة وتوازنات قوًى جديدة. فمن غير المسموح أن يكون لبنان استثناءً للقاعدة، ولكنّ لبنان هو ما هو عليه ويجب ألاّ نرمي الطفل مع ماء الاغتسال الوسخ!

صيدا

دياب أبو جهجه

كاتب وناشط ومدوّن من لبنان